

التعليم العالي في الجزائر

بين الواقع وتحديات العولمة

Algerian higher education

between reality and the challenges of globalization

L'enseignement supérieur en Algérie

entre la réalité et les défis de la mondialisation

سعاد جراوي*

djeraoui.souad@univ-alger3.dz

تاريخ قبول النشر: 2022-12-24

تاريخ استلام المقال: 2022-08-31

Abstract:

Reforming the higher education sector is a necessity in order to make it capable and adaptable to the requirements of the era of globalization, especially with global changes as a result of rapid developments, the flow of scientific and technological knowledge, and the spread of information and communication networks. This is what we are looking at through the article.

Key words: Globalization, Globalization of higher education, System L.M.D., International Classification of Universities, Algeria.

* جامعة الجزائر 3 (الجزائر) - طالبة دكتوراه علوم & أستاذة مساعد (أ.أ.)
dj.souad.s6@gmail.com (المرسل)

Résumé:

Réformer le secteur de l'enseignement supérieur est une nécessité afin de le rendre capable et adaptable aux exigences de l'ère de la mondialisation, en particulier avec les changements mondiaux résultant d'évolutions rapides, de la circulation des connaissances scientifiques et technologiques et de la diffusion de l'information et de la réseaux de communication. C'est ce que nous recherchons à travers l'article.

Mots clés: Mondialisation, Mondialisation de Enseignement supérieur, Système L.M.D., Classification internationale des universités, Algérie.

ملخص:

يعد إصلاح قطاع التعليم العالي ضرورة قصد جعله قادرا وقابلا للتكيف مع متطلبات عصر العولمة خاصة مع التغيرات العالمية كنتيجة للتطورات السريعة وتنفق المعارف العلمية والتكنولوجية وانتشار شبكات المعلومات والاتصالات. وهو ما نبحت فيه من خلال المقال.

الكلمات المفتاحية: العولمة، عولمة التعليم العالي، نظام ل.م.د.، التصنيف الدولي للجامعات، الجزائر.

مخطط المقال:

مقدمة

1) مدخل حول العولمة وعولمة التعليم العالي

1-1 العولمة

2-1 عولمة التعليم العالي

2) واقع ومتطلبات التعليم العالي الجزائري في ظل العولمة

1-2 واقع التعليم العالي في ظل العولمة

2-2 عولمة تصنيف وترتيب الجامعات

خاتمة

مقدمة:

يعتبر قطاع التعليم العالي من أبرز القطاعات الإستراتيجية التي تؤدي إلى تقدم ورقى البلاد في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فهو يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة به، ونتيجة للتطورات التي يشهدها العالم اليوم، خاصة مع انتشار شبكات المعلومات والاتصالات وأساليب التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، ظهرت تحديات جديدة من شأنها اتخاذ إجراءات سريعة وفاعلة للارتقاء بالمؤسسات التعليمية على المستوى الدولي والعالمي. فقد أصبح التعليم العالي في عصر العولمة عابرا لحدود الدول الأمر الذي يستلزم تغيرات جوهرية في بنية التعليم ونظمه، ومناهجه، والمضى نحو الأمام وفق هذه المستجدات التي يجب أن تتماشى مع قيمنا ومبادئنا من جهة، وتخرج إطارا علمية وتقنية رفيعة المستوى العلمي في جميع التخصصات من جهة أخرى. وبطبيعة الحال لا يمكن للجزائر أن تبقى مكتوفة الأيدي أمام موجة العولمة، وما ترتب عليها من تطورات سريعة ومتسارعة في مجال التكنولوجيات الحديثة، ويجب إحداث قفزة نوعية في قطاع التعليم العالي حتى يتمكن من القيام بالمهام المنوطة به على أكمل وجه في الحاضر والمستقبل.

وبناء على ما سبق، نطرح الإشكالية: ما مدى استجابة التعليم العالي الجزائري لتحديات العولمة؟ وما هي المتطلبات والتدابير الواجب اتخاذها؟

1) مدخل حول العولمة وعولمة التعليم العالي:

كثير الحديث عن العولمة، وأصبحت الشغل الشاغل لمعظم مفكري هذا العصر، باعتبارها ناتجة عن جملة من التغيرات والتطورات في مختلف الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث جعلت العالم أكثر انكماشاً والدول أكثر ارتباطاً وانفتاحاً. ولم تعد العولمة تقتصر على المجال الاقتصادي والسياسي والثقافي بل تجاوزت ذلك لتشمل التعليم العالي، حيث أسهمت في خلق شبكة عالمية للتعليم العالي يتبادل من خلاله الأكاديميون الخبرات والمعارف العلمية والبرامج التعليمية، وذلك بتبني استراتيجيات جديدة في أنظمتها وبرامجها الهيكلية من شأنها خلق مناخ للتأقلم والتكيف مع سرعة المعلومات وكثافتها، كما سعت معظم الدول ومراكز البحوث والمنظمات العالمية إلى تحسين مخرجاتها لكل أطوارها التعليمية من خلال تبني معايير الجودة كمطلب أساسي للاعتراف بمؤسسات التعليم العالي واعتمادها على المستوى المحلي والدولي¹.

1-1) العولمة:

تعددت أشكال ومفاهيم العولمة، فمنهم من يرجع أصل كلمة العولمة إلى اللغة الإنجليزية "Global" التي تعني عالمي، أو بمعنى أدق كروي. ويأتي هذا المصطلح في أحيان كثيرة بصيغة "Global Village" أي القرية العالمية، حيث يصبح العالم عبارة عن قرية كونية واحدة. وقد شاع استخدام مصطلح "Globalization" في العديد من اللغات².

تعرف العولمة على أنها:

- زيادة العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار، أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم³؛
- ظاهرة أو حركة معقدة ذات أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وحضارية وثقافية وتكنولوجية أنتجت ظروف العالم المعاصر، وتؤثر بعمق على حياة الأفراد والمجتمعات والدول المعاصرة⁴؛
- مرحلة تاريخية في تطور العالم⁵، وظاهرة تعود إلى مرحلة جديدة من مراحل بروز وتطور الحداثة وتتكشف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي، حيث يحدث تلاحم غير قابل للفصل بين الداخل والخارج ويتم فيها الترابط بين المحلي والعالمي بروابط اقتصادية وثقافية وسياسية وإنسانية⁶؛

- عملية تغيير شاملة ومستمرة تحتوي على سلسلة من عمليات "الانتشار والتحول" للظواهر الاجتماعية والعوامل الفعالة فيها، والتي لا تقف عند حد أو تمنع من قبل حاجز أو قانون، ويتزايد الوعي فيها بإمكانية صيرورة البعد المحلي عالميا وعالميا محليا "حالة مكانية وزمنية واحدة"؛
- وجود منظومة أو مجموعة من الأنظمة والمعايير المتكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية صالحة لجميع البشر أو ستسود قريبا حياة الناس على اختلاف أقاليمهم وقومياتهم وأعراقهم⁸.
- وانطلاقا من التعاريف السابقة، يمكن تعريف العولمة بأنها كل التطورات والمستجدات الناتجة عن سرعة وكثافة المعلومات، وسهولة تنقل وانتقال الأفراد والسلع ورؤوس الأموال والمعلومات بين الدول على نطاق كوني.

للعولمة مجالات متعددة تختلف مظاهرها حسب المجال الذي تتمثل فيه⁹:

- بالنسبة للمجال الاقتصادي: دمج الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، وتبادل السلع والخدمات والعمال وأسواق رؤوس الأموال، وظهور المؤسسات العملاقة العابرة للقارات؛
- الجانب السياسي: دخول الأفراد في مرحلة سياسية جديدة، مثل حقوق الإنسان، منظمة العفو الدولي والمنظمات غير الحكومية وغيرها؛
- الجانب الثقافي: خلق ثقافة كونية واحدة ذات قيم مشتركة وصولا إلى الإنسان الكوني "العالمي"
- الجانب التكنولوجي: سرعة انتشار المعلومات والأفكار، باستخدام وسائل إعلامية (المرئية والسمعية والمقروعة)، ووسائل التقنية الحديثة (الانترنت، الحواسيب، الهواتف المحمولة...)
- وجانب التربية والتعليم: تعميم أنماط نظم تعليم أو نظم تربية الدول الرأسمالية الكبرى والمنظمات والمؤسسات الدولية ذات الطابع التربوي والاقتصادي والتجاري، وتحويل الفضاء الكوني إلى بيئة للتربية والتعليم.
- وبصفة عامة، لم تعد تقتصر ظاهرة العولمة على المجال الاقتصادي والسياسي والثقافي والتكنولوجي فحسب بل امتدت لتشمل التربية والتعليم، ويمكن القول أن التربية والتعليم تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة بها خاصة مع التطورات والمستجدات العالمية، ومن أسباب تنامي ظاهرة عولمة التربية والتعليم¹⁰:
- تطور وانتشار شبكات المعلومات والاتصال (الحواسيب والانترنت والفضائيات) سهلت عملية تبادل المعلومات والخبرات بين المؤسسات التعليمية بكل أطوارها وذلك بأقصر وقت وأقل تكلفة وجهد؛
- دعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى ضرورة استخدام التكوين الرقمي (الحاسوب، وانترنت، ومكتبات إلكترونية) في إطار عملية توسيع التعليم الإلكتروني بما

يقدمه من خدمات للطلبة كاختصار المسافات وتقليص التكاليف وتنويع المصادر، ويشمل التعليم الإلكتروني المتزامن وغير المتزامن والتعليم المدمج؛

- اعتماد العديد من الدول والأفراد على أسلوب التعليم عن بعد "online" باعتباره المعيار الجديد للتعليم، بعد سلسلة من الأطر التعليمية "التعليم بالمراسلة، التعليم المستمر، والتعليم الذاتي"، ويتميز بعدة مزايا من حيث سهولة متابعة العملية التعليمية، ومرونة الوصول إلى المادة التعليمية، بأسرع وقت وفي أي مكان وبأقل تكلفة؛
- خروج نظم التعليم من أسوارها التقليدية، وتزايد إشراك القطاع الخاص في التعليم والتعليم العالي.

يمكن القول، أن عولمة التربية والتعليم مصطلح حديث النشأة، يعود إلى جملة من التطورات والتغيرات السريعة في التكنولوجيات الحديثة. وبالتالي، أصبح التعليم في عصر العولمة، عابر القارات ومتاح في كل مكان وزمان، ويتضمن جوهره في الانتقال من المجال الوطني إلى المجال العالمي.

1-2) عولمة التعليم العالي:

هناك من يعرف عولمة التعليم على أنها اصطلاح جديد ذو معنى شامل يتضمن في جوهره الانتقال من المجال الوطني أو الإقليمي المحلي إلى المجال العالمي الكوني، وبما أن النظام التعليمي نظام مفتوح فإنه يتأثر بمجمل التغيرات التي تحدث في العالم وهذا ما ينعكس مباشرة على جميع عناصر النظام التعليمي، ولابد من إجراء تعديلات وتحسينات على العملية التعليمية بمستوياتها الثلاثة، المدخلات والعمليات والمخرجات، حتى تتكيف مع متطلبات العصر¹¹.

تعرف عولمة التعليم العالي على أنها:

- العملية التي من خلالها يكون التعليم العالي عابرة لحدود الدولة بفضل انتشار شبكات المعلومات والاتصالات ومنظومات الحواسيب المختلفة، وانتشار أساليب التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد¹²؛
- كل العمليات التي تعمل على توسيع أو تعميق العلاقات والاعتماد المتبادل بين الدول فيما يخص الدرجات والمتطلبات والأطر العلمية وغيرها¹³؛
- ستحول التعليم العالي إلى سلعة اقتصادية لها منتج ومنتج ومستهلك، ويمكن أن تكون أسوة بسلع السوق الأخرى¹⁴.

وانطلاقا من التعاريف السابقة، يمكن تعريف عولمة التعليم العالي بأنها العملية التي بموجبها يصبح التعليم العالي عابر للحدود الوطنية، منتقلا من المستوى المحلي إلى العالمي بواسطة وسائل الإعلام والاتصال والتكنولوجيات الحديثة.

وفي ظل العولمة، أصبح التعليم العالي عالمي عابر للحدود الوطنية، وهذا ما ساعد الطلبة الحصول على تكوين جامعي أكاديمي مقترح من طرف جامعات أجنبية دون مغادرة أوطانهم (كالتعليم عن بعد، والتعليم المفتوح، والتعليم الإلكتروني...) بفضل استخدام التقنيات الحديثة في الإعلام والاتصال، بالإضافة إلى الارتقاء بنوعية التعليم العالي وذلك باتخاذ معايير الجودة العالمية من حيث التأطير ونوعية البرامج والتكوين والبحث، كما شجعت الطلبة والباحثين على تبادل الخبرات العلمية والبحثية إما عن طريق البعثات أو نشرها في وسائل الإعلام (الانترنت)، أو العمل في شكل تكتلات مثل التكتل الأوروبي للتعليم العالي بغية خلق فضاء أوروبي للتعليم العالي، الذي عرف باسم بيان "Déclaration de la Sorbonne" في 25 ماي 1998، ثم إصلاح نظام التعليم العالي الأوروبي من خلال مسار بولونيا "Processus de Bologne" في 19 جوان 1999¹⁵.

بما أن التعليم العالي يشمل كافة أنواع الدراسات أو التأهيل أو التدريب على البحوث التي تقدم بعد الثانوي سواء في الجامعات أو المؤسسات التعليمية الأخرى التي تعترف السلطات المختصة في الدولة بأنها مؤسسات للتعليم العالي¹⁶، وتنتهي بشهادة علمية معترف بها، وقد تكون هذه الشهادة بكالوريوس (وتسمى الليسانس في بعض البلدان) أو ماجستير أو دكتوراه¹⁷، فإنه يواجه اليوم في عصر العولمة العديد من التحديات والمتغيرات السريعة والمتلاحقة في ثورة الاتصالات والمعلومات غير المسبوقة، وما للعولمة من انعكاسات على قطاع التعليم العالي ومساراته المختلفة من خلال¹⁸:

- تشجيع المؤسسات الجامعية العمومية بتوفير التجهيزات والمناهج لتكون أكثر تنافسية مع الجامعات الخاصة، لأن روح اقتصاد السوق هي المنافسة وغيابها يؤدي إلى الأحادية والاحتكار مما ينعكس سلبا على المردودية التعليمية البحثية؛
- سعي إلى فتح وإنشاء مراكز البحوث والدراسات والجامعات في كل دول العالم وتدعيم الشراكة في مجال البحث العلمي والتعليم العالي، مما ساعد على نشأة ظاهرة "التعليم العالي العالمي" الذي يتجاوز حدود الدولة الإقليمية؛
- إتباع سياسات تعليمية جديدة لمواجهة النسب المرتفعة للخريجين حتى لا يؤدي ذلك إلى اختلالات في سوق العمل؛
- ضرورة البحث عن آليات جديدة لتمويل مشاريع الطلبة البحثية وتكوينهم الجامعي بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل؛
- توسيع آفاق التعليم العالي العالمي ومحاولة إتاحة التعليم للجميع، بمساعدة الطبقات المحرومة للوصول لتكوين جامعي يؤهلها لدخول سوق العمل؛

- وضع هيكلية جديدة تمكن الطلبة من التكوين المتعدد التخصصات وحسن استخدام اللغات الأجنبية، واستعمال وسائل الإعلام والاتصالات والتكنولوجيات الحديثة، قصد تحقيق تنمية اقتصادية للوطن؛
- تأهيل الطواقم التدريسية، وتزويدها بكل الوسائل المعاصرة، وإقامة دورات تكوينية دائمة للمؤطرين مع إمكانية فتح قنوات جديدة للتعليم العالي، بغية تجديد معارفهم وخبراتهم على المستوى المحلي والدولي؛
- ووضع أدوات وآليات مشتركة لتقييم أفضل يضمن الجودة الشاملة لقطاع التعليم العالي.

ويمكن تحديد آثار العولمة على قطاع التعليم العالي في النقاط التالية¹⁹:

- تأقلم جميع أنظمة التعليم العالي وتكيفها مع تحديات العولمة وافرازاتها المعرفية؛
- انفتاح منظومة التعليم العالي وخروجها من الحدود الإقليمية للإقامة عند "الآخر" استثمارا وتعلما وبحثا وثقافة؛
- بداية تحول التعليم العالي إلى بضاعة تسلم فيها شهادة ضمان الجودة؛
- تقليص نسبة الإنفاق على التعليم العالي وارتفاع رسوم الطلبة الوافدين على الجامعات الأوروبية والأمريكية، أدى إلى تشجيع المستثمرين الخواص على المستوى المحلي؛
- ساهمت الإمدادات المالية المقدمة للاستثمار في التعليم العالي على تجديد الوسائل التعليمية وتقديم الحوافز المادية للأساتذة والباحثين؛
- تشجيع هجرة المؤهلة (هجرة العقول أو نزيفها) إلى الدول المتقدمة والصناعية، يرجع إلى تحسين ظروف العمل وزيادة الطلب عليهم؛
- ووجوب البحث عن آليات جديدة لتمويل الجامعات والبحوث العلمية.

ونتيجة لسرعة المعلومة وكثافتها، تعرف بعض مؤسسات التعليم العالي عجز في استقبال متطلبات العولمة وذلك راجع إلى الأسباب التالية²⁰:

- ليس كل مؤسسات التعليم العالي قادرة على المنافسة العالمية، من حيث تطبيق معايير جودة التعليم العالي، واستقبال ضوابط العولمة؛
- سيطرة جامعات الدول المتقدمة إلى درجة فرضها لهيمنة ووصاية معرفية على جامعات الدول النامية؛
- اتخاذ التعليم العالي وسيلة لاستيراد البرامج والمناهج العلمية التي تؤدي للحصول على شهادات علمية وتربصات تدريبية تتماشى ومتطلبات سوق العمل المحلي والدولي؛
- ضعف التكافؤ والعدالة في فرص الالتحاق بالتعليم العالي؛
- ارتفاع تكاليف التعليم الجامعي في المؤسسات الخاصة؛
- وتخوف بعض الدول من مخاطر عولمة التعليم والثقافة على الهوية والشخصية الوطنية.

(2) واقع ومتطلبات التعليم العالي الجزائري في ظل العولمة:

دفعت ظاهرة العولمة وسياسة الانفتاح العديد من دول العالم إلى إعادة النظر في أنظمتها التعليمية بحثا عن مواقع الضعف والخلل، حتى يتسنى لها مواكبة هذه التطورات والمستجدات ومواجهة تحديات ورهانات العصر الحديث. وبطبيعة الحال، لا يمكن للجزائر كغيرها من الدول العالم، أن تغلق أبوابها أمام موجة العولمة وما صاحبها من تطورات التقنيات الحديثة، ولا بد من الانخراط النوعي في مسار هذه التحولات في سبيل تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي وجعلها قادرة على تحقيق دورها الفعال في المجتمع، وإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية للبلاد، والرفع من مكانها على المستوى المحلي والدولي²¹.

(1-2) واقع التعليم العالي في ظل العولمة:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي أعطت أهمية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، باعتباره العنصر الأساسي لدفع التنمية وازدهار ورقى البلاد، فسعت كغيرها من دول العالم على إحداث جملة من التغيرات والإصلاحات على هذا القطاع الحساس وصولا إلى تبني نظام ل.م.د²².

شرعت الجزائر في البحث عن سبل جديدة من شأنها إصلاح وعصرنة نظام التعليم العالي، المنبثق عن إصلاح سنة 1971 الذي حقق الأهداف المسطر له، من خلال قيامه بما يلي²³:

- تجديد المناهج التربوية والتعليمية وأشكال الامتحانات وأنماط التسيير والتنظيم؛
 - إحداث تخصصات جديدة وأنماط تكوينية قصيرة وطويلة المدى قصد تقليص عدد المعيدين والتسريبات من أجل تحقيق نتائج فعالة؛
 - مواصلة تطبيق المبادئ الأساسية للإصلاح وهي الديمقراطية، الجزارة، التعريب والتوجه العلمي والتكنولوجي؛
 - وتوسيع شبكة التعليم العالي عبر مختلف مناطق الوطن.
- ورغم المجهودات التي بذلتها الدولة الجزائرية آنذاك، فقد عرف قطاع التعليم العالي جملة من الاختلالات تمثلت فيما يلي²⁴:
- وجود هيكلية تعليمية معقدة وضعيفة المقرئية، وديناميكية ضعيفة في تجديد البرامج التي بقيت متخلفة عن باقي التطورات العلمية والتكنولوجية والتحولات المجتمعية؛
 - ضعف نسبة التأطير مقارنة بتزايد عدد الطلبة وما نتج عنه من ضعف في مردودية التعليم؛

- تسيير جامعي ممرکز، وضعف نتائج البحث العلمي؛
- ارتفاع نفقات التعليم؛
- وتقام ظاهرة البطالة كنتيجة لعدم التنسيق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

للسعى نحو تدارك كل هذه التغيرات والتطورات السريعة للعلوم والتكنولوجيات الحديثة التي يشهدها العالم اليوم، استوجب القيام بإصلاحات سريعة من شأنها الارتقاء بقطاع التعليم العالي وجعله قادر على مواكبة تحديات العولمة، وبناءً عليه، فقد شرعت الجزائر بتبني نظام جديد يعرف بنظام (ل. م. د.) المنبثق عن مسار بولونيا (Processus de Bologne) الذي يهدف إلى تسهيل المقارنة بين المؤهلات وضمان جودة التعليم العالي مع احترام الخصوصيات الوطنية لكل دولة، ويتم ذلك وفق ثلاث مراحل ودورات تكوينية، وهي الليسانس وتدوم ثلاث سنوات (6 سدايسات)، ثم شهادة الماستر التي يستغرق تحضيرها سنتين (4 سدايسات)، وفي الأخير مرحلة الدكتوراه وتنجز في ثلاث سنوات من البحث العلمي (6 سدايسات)، بغية إنشاء فضاء أوروبي للتعليم العالي، وذلك بعد تكييفه مع السياق الوطني²⁵.
وفعلا طبق هذا النظام في الجزائر بطريقة تدريجية على مستوى عشر مؤسسات نموذجية مع الدخول الجامعي 2004-2005 بالموازاة مع النظام الكلاسيكي ثم تعميمه على جميع مؤسسات التعليم العالي بصفة نهائية، وشرع منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا في تنفيذ هذا النظام الذي يهدف إلى تكوين الإطارات المؤهلة لتلبية احتياجات القطاع الاقتصادي والاجتماعي، وفي نفس الوقت تحسين نوعية التعليم والارتقاء به على المستوى الدولي²⁶.

من أهم التعديلات التي طرأت على نظام التعليم العالي²⁷:

- تقليص مدة التكوين مع المراجعة الدورية والمتأنية لمحتوى البرامج التعليمية والتكوينية وتطويرها؛
- تحيين وتحديد معالم الأهداف التعليمية والتكوينية للجامعة مع مراعاة الخصوصية المحلية، والمطالب الخارجية؛
- الاهتمام بجودة مخرجات التعليم العالي من خلال تغليب الجانب النوعي على الجانب الكمي أثناء عملية التكوين؛
- تحفيز وتفعيل العلاقة البيداغوجية بين الأستاذ والطالب الجامعي؛
- تأكيد ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات المجتمع وسوق العمل المحلية والدولية؛
- رفع نوعية التعليم والتكوين عن طريق إدماج أكبر للبحث العلمي والتكنولوجي، خاصة بالنسبة التخصصات العلمية الجديدة والدقيقة؛
- تعميم الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في العملية التكوينية "مثل التعليم عن بعد" وعلى مستوى الإدارات؛

- إدماج التعليم العالي والبحث العلمي في الفضاء العالمي وذلك بتطوير وتنويع التعاون والشراكة مع مختلف دول العالم؛
- تسهيل الحراك الأكاديمي والمهني للطلبة والأساتذة والباحثين سواء على المستوى المحلي أو الدولي؛
- زيادة التوسع في المنشآت القاعدية لمؤسسات التعليم العالي وقطاع الخدمات الاجتماعية للطلبة؛
- وتثمين البحث في مجال الابتكار التكنولوجي والعلمي والاستمرار في إنشاء مراكز البحث والتطوير.

علاوة على ما سبق، استطاعت الدولة الجزائرية إحداث تغييرات جذرية على هذا القطاع الحساس، رغم الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها فإنها تسعى دائما باعتباره الدافع الأساسي للتنمية الاقتصادية والمستدامة للبلاد، والرفع من مكانتها على المستوى العالمي. وقد قامت مختلف مؤسسات التعليم العالي بتنظيم أيام دراسية وملتقيات وممارسات بيداغوجية لفائدة الأساتذة والمسؤولين والطلبة حول مفهوم وكيفية تطبيق نظام (ل. م. د.)، من خلال تنظيم لقاءات تحسيسية وتحضيرية لإدراج عملية التقييم الذاتي وضمان جودة مؤسسات التعليم العالي²⁸.

بالإضافة إلى تعزيز التعاون والتتقل الدولي في مجال التعليم العالي من خلال برنامج "إيراسموس مندوس"²⁹، والذي يهدف إلى بناء عدة تكوينات بمشاركة جامعات أجنبية من خلال المنح المزدوج للشهادات الماجستير والدكتوراه أو بإشراك الأساتذة المدعومين واستقبال طلبة الدكتوراه في مخابر البحث الأجنبية بغية إنهاء أطروحاتهم، وتعزيز جودة التعليم من أجل تحسين نوعية التعليم وبرامجه، ومن بين الجامعات الجزائرية المشاركة في هذا المشروع، جامعة تلمسان وجامعة الجزائر 1 مع جامعة كارديف متروبوليتان المملكة المتحدة من جهة، ومن جهة أخرى، تسعى إلى تعزيز التعاون المؤسسي بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة، لإصلاح أنظمة التعليم العالي والجامعات من خلال برنامج "تيمبوس"، الذي يهدف إلى تطوير سياسات وإصلاح التعليم العالي في الجزائر من أجل تحديث المعارف والكفاءات، والمشاركة في المؤتمرات الدولية جنباً مع جنب مع خبراء "بولونيا" في الاتحاد الأوروبي، وحلقات دراسية إقليمية حول مختلف المواضيع المرتبطة بإصلاح المناهج الدراسية، وأطر التأهيل الوطنية والأوروبية، وضبط الجودة والاعتراف بالمؤهلات الوطنية على المستوى الدولي، وقد تم تقديم يوم تحسيسي حول برنامج جديد "إيراسموس+" 2014-2020 في جامعة ورقلة بمشاركة كل من جامعة الوادي، تمنراست، الأغواط وغرداية، وفيه تطرق المشاركون على أهم الأنشطة التي يقوم عليها هذا البرنامج والمتمثلة في التنقل للتعلم، تدعيم القدرات ودعم السياسات، بالإضافة إلى تقديم حوصلة حول نتائج البرنامج السابق "إيراسموس".

كما تم إدخال طرائق جديدة للتكوين والتعليم العالي، تتضمن إجراءات بيداغوجية جديدة خلال مسار التكوين من خلال إطلاق المشروع الوطني للتعليم عن بعد، باعتبار هذا الأخير أحد أساليب التعليم الذي يتم باستخدام آليات الاتصال الحديثة من حاسوب، وإنترنت، ومكتبات إلكترونية لتجاوز عنصري الزمان والمكان من أجل تحقيق عملية التعلم بأقصر وقت وأقل جهد وأعظم فائدة³⁰، كما يهدف إلى امتصاص الطلب المتزايد على التعليم العالي، مع ضمان جودته، وقد شرع فعلا تطبيق هذا المشروع* عن طريق الاتصال بالشبكة الوطنية للبحث (ARN).

وقد تمكنت مؤسسات التعليم العالي من استعمال التقنيات الحديثة وذلك باستعمال شبكة الانترنت في توجيه وانقاء الطلبة الجدد، بالإضافة إلى الإطلاع على مختلف المستجدات الحاصلة على مستوى مؤسسات التعليم العالي من نتائج الامتحانات والمداولات ومختلف التكوينات والتخصصات بالإضافة إلى الإعلانات الخاصة بالطلبة والأساتذة والطقم الإداري. ورغم هذه الإصلاحات التي باشرها قطاع التعليم العالي، فقد احتلت جامعة سيدي بلعباس المرتبة 2131 لسنة 2017، ثم ترجع لتحل جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا باب الزوار المرتبة 2250، وفق ما جاء في التصنيف الدولي للجامعات Webometrics^{**}.

بالإضافة إلى نقص المعطيات والمعلومات حول احتياجات المتوقعة للقطاع الاجتماعي والاقتصادي في مجال التكوين الأولي والتكوين المستمر، وعدم المعرفة المتبادلة لانشغالات وبرامج التطوير للطرفين: الجامعة والقطاع الاقتصادي والاجتماعي، وعدم متابعة تطبيق اتفاقيات الشراكة³¹.

ومن جملة التحديات التي تواجه تعليمنا العالي في ظل هذه التحولات السريعة ما يلي³²:

- إن الطالب في حاجة إلى استخدام التكنولوجيا والتعامل مع ثورة المعلومات بصرف النظر عن تخصصه من أجل تطوير مهارته وكفاءته وتمكينه من مواكبة تطورات العصر؛

* طبق "المشروع الوطني للتعليم العالي عن بعد" على أرض الواقع خلال السنة الدراسية 2016-2017 بالنسبة لطلبة الماستر بجامعة الجزائر 3.

** تصنيف Webometrics للجامعات، هو عبارة عن نظام لتقييم الجامعات العالمية، يصدر عن المجلس العالي للبحث العلمي باسبانيا، ويرتبط بمعيار الأبحاث والملفات الفنية، ويتم تحديثه بشكل دوري كل ستة أشهر، حيث يعتمد على تصنيف المؤسسات الجامعية على أساس حضور هذه الجامعات على شبكة الانترنت.

أرجع إلى: ترتيب الجامعات الجزائرية حسب تصنيف Webometrics لسنة 2017 على الموقع:

<http://archi-az.blogspot.com/2017/02/Webometrics-2017.html>

- خلق بيئة تعلم مرنة وديناميكية تساعد الطالب والأستاذ على الابتكارات وتشجيع مجالات البحث الأكاديمي وتبادل الخبرات وعقد لقاءات وندوات متخصصة؛
- وتنظيم العلاقات مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي وإشراكه في وضع سياسات مناسبة مع قطاع التعليم العالي، حتى يتمكن هذا الأخير من تحديد الأهداف الموكلة إليه، واعداد محتويات التكوين، واستقبال الطلبة في الوسط المهني، وتنفيذ مشاريع البحث التطويري المشتركة وتثمين نتائجه.

(2-2) عولمة تصنيف وترتيب الجامعات:

تقوم عدة مؤسسات على ترتيب أو تصنيف الجامعات من حيث المستوى الأكاديمي والبحث العلمي وجودة التعليم، من أجل مساعدة الحكومات في صياغة السياسات الوطنية للتعليم العالي من جهة وإدارة الجامعات على اتخاذ القرارات الاستثمارية المتعلقة بتمويل نشاطات البحث والتطوير وتوظيف خريجي الجامعات من جهة أخرى، كما يعتمد هذا التصنيف على مجموعة من المعايير والمؤشرات الخاصة بها.

ومن أبرز هذه التصنيفات³³:

- تصنيف كيو اس QS:

وهو تصنيف تصدره المؤسسة البريطانية "سيموندس" التي تأسست سنة 1990، وأصدرت أول قائمة في سنة 2005، وتعتمد على مجموعة من المعايير مثل السمعة الأكاديمية 40%، سمعة أرباب العمل (من حيث توظيف خريجي الجامعات) 10%، عدد الأبحاث العلمية المنشورة 20%، نسبة التأطير (بالنسبة للأساتذة المحليين 20% والأساتذة الأجانب 5%)، ونسبة الطلبة الأجانب 5%.

- التصنيف الأكاديمي للجامعات ARWU:

ويتم إصداره من طرف جامعة جياو تونغ شنغهاي الصينية، وقد تم إصداره لأول مرة سنة 2003 من أجل معرفة موقع الجامعات الصينية بين الجامعات العالمية من حيث الأداء الأكاديمي والبحث العلمي ومدى حصولها على جائزة نوبل أو أوسمة فيلدز للرياضيات،

ويعتمد هذا التصنيف على أربعة معايير وهي جودة التعليم وجودة أعضاء هيئة التدريس وإنتاج البحوث والانجاز الأكاديمي.

- تصنيف الويب ماتريكس **Webometrics**:

هو عبارة عن نظام لتقييم الجامعات على المستوى العالمي، يصدر عن المجلس العالي للبحث العلمي بإسبانيا، ويتم تحديثه بشكل دوري كل ستة أشهر، ويهدف إلى حث الجهات الأكاديمية في العالم لتقديم أنشطة علمية من شأنها إبراز مستواها العلمي المتميز. وفق ثلاث معايير أساسية والمتمثلة في عدد الأبحاث العلمية والدراسات والتقارير المنشورة إلكترونيا 40%، عدد الاستشهادات للأبحاث العلمية على موقع قوقل للبحث العلمي 10%، وفي الأخير عدد الروابط الخارجية الخاصة بموقع الجامعة وعدد مرات الإشارة إليها من قبل المواقع الأخرى 50%.

- تصنيف التايمز للتعليم العالي **Times**:

يتم إصداره عادة في شهر سبتمبر من كل سنة من طرف مجلة التايمز البريطانية Times، ويعتمد على خمس معايير أساسية و 13 مؤشر تتضمن جودة التعليم 30%، والبحث في المجال العلمي 30%، والاستشهاد 30%، والدخل المالي الذي تحققه الجامعات من الصناعة 2,5%، ومستوى الظهور على الساحة الدولية 7,5%.

الترتيب الدولي للجامعات:

تمكنت الدول الأوروبية من تحقيق تقدم ملحوظ في نوعية مخرجاتها التعليمية مقارنة للدول العربية، فقد احتلت الصدارة في كل من التصنيف الدولي لترتيب الجامعات Webometrics وتصنيف Times لأفضل جامعات العالم 2021، والاختلاف في هذين التصنيفين يعود إلى نوع المعايير والمؤشرات التي يتم الاعتماد عليها. وقد احتلت جامعات الأمريكية المراتب الأولى عالميا وفق تصنيف Webometrics، وتمكنت جامعة واشنطن الأمريكية من اخذ المرتبة الأولى ثم تلتها كل من جامعة كورنل في المرتبة الثانية، ثم جامعة جونز هوبنق في الترتيب الثالث... أما في تصنيف مجلة Times البريطانية لأفضل 10 جامعات في العالم 2021 فقد احتلت جامعة أكسفورد البريطانية الصدارة ثم جامعة كامبريدج في المرتبة السادسة، أما المراتب الباقية فكانت من نصيب الجامعات الأمريكية وذلك وفق الجدول أدناه.

الجدول 01 - الترتيب لأفضل جامعات العالم 2021
وفق تصنيف Webometrics وتصنيف مجلة Times

تصنيف مجلة Times						تصنيف Webometrics		
البلد	اسم الجامعة	ترتيب	البلد	اسم الجامعة	ترتيب	البلد	اسم الجامعة	ترتيب
انجلترا	جامعة كامبريدج	6	انجلترا	جامعة أكسفورد	1	الولايات المتحدة الأمريكية	جامعة واشنطن	1
الولايات المتحدة الأمريكية	جامعة كاليفورنيا	7	الولايات المتحدة الأمريكية	جامعة ستانفورد	2	الولايات المتحدة الأمريكية	جامعة كورنل	2
الولايات المتحدة الأمريكية	جامعة ييل	8	الولايات المتحدة الأمريكية	جامعة هارفرد	3	الولايات المتحدة الأمريكية	جامعة جونز هوبكنز	3
الولايات المتحدة الأمريكية	جامعة برينستون	9	الولايات المتحدة الأمريكية	معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا	4	الولايات المتحدة الأمريكية	جامعة ييل	4
الولايات المتحدة الأمريكية	جامعة شيكاغو	10	الولايات المتحدة الأمريكية	معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا	5	الولايات المتحدة الأمريكية	جامعة كاليفورنيا	5

المصدر: اعتمادا على:

<https://www.webometrics.info/en/aw>

<http://arabicpost.net/>

ترتيب الدولي للجامعات العربية:

وفق تصنيف مجلة Times البريطانية لأفضل جامعات العالم 2021 فقد شاركت كل من الدول العربية: مصر، السعودية، الجزائر، تونس، لبنان، الإمارات، الأردن، العراق، المغرب، قطر، عمان، الكويت بـ 53 جامعة ضمن 1500 جامعة. وقد احتلت الجامعة السعودية المرتبة الأولى (201) عالميا في هذا التصنيف وكان من نصيب جامعة الملك بن عبد العزيز من بين 7 جامعات ثم تلتها كل من جامعة لبنان بثلاث جامعات وقطر بجامعة واحدة في المرتبة (301)، ثم الإمارات في الترتيب (351) بثلاث جامعات.... وصولا إلى كل من تونس، الكويت، العراق، المغرب في المرتبة (1001). وقد لوحظ في هذا التصنيف أن قرابة

نصف الجامعات العربية جاءت في المركز 1001 بـ 26 جامعة³⁴. ومن حيث عدد الجامعات المصنفة في هذا الترتيب فكانت من نصيب دولة مصر بـ 19 جامعة، ثم تلتها كل من السعودية والجزائر بـ 7 جامعات، ثم تونس بـ 3 جامعات... الخ. وفي الأخير شاركت كل من قطر، عمان، الكويت بجامعة واحدة،

نسبة لتصنيف Webometrics لسنة 2021 فقد شاركت 15 دولة عربية وتم إدراج في هذا التصنيف ثلاث دول أخرى والمتمثلة في كل من فلسطين، البحرين والسودان من بين 100 جامعة من 3000 جامعة. وقد احتلت الجامعة السعودية المرتبة الأولى عربيا و333 عالميا في هذا التصنيف وكان من نصيب جامعة الملك سعود من بين 24 جامعة سعودية مشاركة ثم تلتها جامعة القاهرة في المرتبة الرابعة عربيا و553 عالميا وقد شاركت مصر بـ 25 جامعة والجامعة الأمريكية في بيروت في المرتبة الخامسة عربيا و682 عالميا من بين خمس جامعات اللبنانية، ثم جامعة قطر في المرتبة السابعة عربيا و776 عالميا وقد ساهمت بثلاث جامعات في هذا التصنيف.... وصولا إلى كل من العراق وتونس في المرتبة 52 عربيا، السودان في المرتبة 97 عربيا. ومن حيث عدد الجامعات المصنفة في هذا الترتيب فكانت من نصيب دولة مصر بـ 25 جامعة، ثم تلتها كل من السعودية بـ 24 جامعة ثم كل من الامارات والأردن بـ 9 جامعات والجزائر بـ 8 جامعات... وفي الأخير شاركت كل من عمان، البحرين، الكويت، تونس، السودان بجامعة واحدة.

الترتيب الدولي للجامعات الجزائرية:

وفق ما جاء في تصنيف مجلة Times لأفضل جامعات العالم 2021، فقد تمكنت الجزائر المشاركة بسبع جامعات، وبالنسبة لتصنيف الجامعات الجزائرية محليا، فقد احتلت جامعة سطيف المرتبة الأولى وطنيا من أصل 53 جامعة عربية، و501 عالميا من بين 1500 جامعة، أما المرتبة الثانية كانت من نصيب جامعة بجاية و1001 عالميا، والمرتبة الثالثة كانت من نصيب جامعة تلمسان و1001 عالميا... إلى غاية جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين الجزائر التي احتلت المرتبة الأخيرة في هذا التصنيف، وتم اعتبار جامعة بجاية من بين أحسن الجامعات ذات التأثير 2020 وتم تصنيفها في المركز 401، أما باقي الجامعات فتم تصنيفهم من بين أفضل الجامعات الشبابية. أما بالنسبة لتصنيف Webometrics، فقد شاركت الجزائر بـ 20 جامعة من بين 4000 جامعة ولم تظهر في الترتيب 1000 عالميا بل حصلت على المرتبة 1985 عالميا و43 عربيا وكانت هذه المرتبة من نصيب جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين، أما باقي التصنيفات فقد تجاوزت المرتبة 2000 عالميا، وذلك وفق المعايير والمؤشرات المذكورة سابقا. ومن بين أفضل الجامعات التي تم تصنيفها وفق مجلة Times لأفضل جامعات العالم 2021، وتصنيف Webometrics، يمكن توضيحه في الجدولين (02) و(03) أدناه.

الجدول 02 - ترتيب الجامعات الجزائرية
وفق تصنيف مجلة Times لأفضل جامعات العالم 2021

الترتيب	اسم الجامعة	الترتيب العالمي	البيان
1	جامعة سطيف	501	ال 151 تصنيف أفضل الجامعات الشبابية 2020
2	جامعة بجاية	1001	المركز ال 401 في ترتيب الجامعات ذات التأثير 2020
3	جامعة تلمسان	1001	ال 301 تصنيف أفضل الجامعات الشبابية 2020
4	جامعة قسنطينة	1001	ال 301 تصنيف أفضل الجامعات الشبابية 2020
5	جامعة ع. ت. وهران	1001	ال 351 تصنيف أفضل الجامعات الشبابية 2020
6	جامعة بومرداس	1001	ال 401 تصنيف أفضل الجامعات الشبابية 2020
7	جامعة ع. ت. هواري بومدين	1001	ال 401 تصنيف أفضل الجامعات الشبابية 2020

جامعة ع. ت.: جامعة العلوم والتكنولوجيا
المصدر: اعتمادا على:

<http://arabicpost.net/2021/> أفضل الجامعات العربية لعام-

الجدول 03 - ترتيب الجامعات الجزائرية
وفق التصنيف الدولي للجامعات Webometrics 2021

ترتيب	اسم الجامعة	ترتيب عربي	ترتيب عالمي	ترتيب	اسم الجامعة	ترتيب عربي	ترتيب عالمي
1	جامعة ع. ت. هواري بومدين	43	1985	11	جامعة قالمة	128	3459
2	جامعة قسنطينة 1	51	2069	12	جامعة تبسة	136	3580
3	جامعة وهران 1	66	2266	13	جامعة جيجل	141	3631
4	جامعة المسيلة	68	2316	14	جامعة مستغانم	142	3640
5	جامعة تلمسان	78	2516	15	جامعة البويرة	143	3651
6	جامعة سيدي بلعباس	82	2557	16	المدرسة. و. م. ت. الجزائر	144	3658
7	جامعة بسكرة	90	2820	17	جامعة الأغواط	146	3663
8	جامعة عنابة	99	2933	18	جامعة طيف 1	157	3819
9	جامعة ورقلة	111	3176	19	جامعة بجاية	158	3820
10	جامعة بومرداس	112	3190	20	جامعة معسكر	166	3937

جامعة ع. ت.: جامعة العلوم والتكنولوجيا - المدرسة و. م. ت.: المدرسة الوطنية متعددة التقنيات
المصدر: اعتمادا على:

<https://Webometrics.info/en/aw>

خاتمة:

من خلال ما سبق ذكره، أدت العولمة إلى إحداث تغييرات هامة في المجتمعات وفي جميع المجالات خاصة في مجال التعليم والتعليم العالي، وأصبح التعليم العالي عابر للحدود الوطنية باتخاذ معايير الجودة العالمية وتبادل الخبرات واستخدام التقنيات الحديثة في الإعلام والاتصال، وأساليب التعليم عن بعد والتعليم المفتوح والتعليم الإلكتروني. وأن التعليم العالي في الجزائر بكل مكوناته البشرية والمادية، بات ملزم للتغيير والإصلاح لمواجهة موجة العولمة، واتخذ نظام ل. م. د. المنبثق عن مسار "بولونيا" وتكييفه مع السياق الوطني بطريقة تدريجية، وتعزيز التعاون والتنقل الدولي في مجال التعليم العالي من خلال برنامج "إيراسموس مندوس" وتعزيز التعاون المؤسستي لإصلاح أنظمة التعليم العالي والجامعات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة من خلال برنامج "تيمبوس".

من نتائج البحث:

- رغم الإصلاحات التي تم تبنيها لم تتمكن من رفع مستوى الجامعة طبعا وهذا بتحفظ إذا ما نظرنا إلى طبيعة وأنواع المعايير التي تم اعتمادها في التصنيفات السابق ذكرها في البحث؛
- من بين أسباب تصنيف جامعتنا، يعود إلى عدم توفير البيئة اللازمة والوسائل الكافية لتطبيق نظام ل. م. د؛
- والانعزال النسبي للجامعة عن المحيط الخارجي لها.

ومن توصيات البحث:

- ضرورة احترام المعايير البيداغوجية بالمقارنة مع المعايير المعمول بها دوليا؛
- توفير الوسائل المادية والمالية والمتمثلة في تحسين الأجور، ووسائل الإعلام والاتصال الحديثة.
- تعزيز التعاون في مجال التعليم العالي مع مختلف البلدان وخاصة الدول المتطورة، وذلك عن طريق تشجيع برامج البحث المشتركة ومشاريع البحث العلمي؛
- وتشجيع وتوطيد العلاقة بين المؤسسات الجامعية ومحيطها الوطني والدولي.

الهوامش والمراجع:

- 1 ارجع إلى:
 - محمد صبري الحوت & ناهد عدلي شاذلي (2008)، «التعليم والتنمية»، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ص 248؛
 - عدنان الأمين (2009)، «نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية»، المؤتمر الإقليمي العربي حول «التعليم العالي»، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، القاهرة، أيام 31 ماي-02 جوان 2009.
- 2 ونيسة الحمروني الورفلي (2004)، «العولمة والدولة دراسة أثر العولمة على وظائف السلطة السياسية»، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ص 62.
- 3 جلال أمين (2009)، «العولمة»، دار الشروق (الطبعة الرابعة)، القاهرة، ص 17.
- 4 مولود زايد الطيب (2005)، «العولمة والتماكك المجتمعي في الوطن العربي»، دار الكتاب الوطني، بنغازي، ص 18.
- 5 كميل حبيب & حازم البني (2000)، «من النمو والتنمية إلى العولمة والغات: رؤية جديدة لنظام اقتصادي عالمي جديد»، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ص 343.
- 6 كريمة يوسف (2015)، «أبعاد العولمة وأثارها على الدولة والقانون»، حوليات "جامعة الجزائر"، جامعة الجزائر 1، المجلد 27، العدد 01، ص ص 120-136.
- 7 خالد بن محمد حمدان العتيبي (2005)، «استجابة التعليم العالي السعودي لتحديات العولمة»، أطروحة دكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط في إدارة تعليم العالي، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص 37.
- 8 مولود زايد الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 18.
- 9 ارجع إلى:
 - أحمد بطاح (2017)، «قضايا معاصرة في التعليم العالي»، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص 68؛
 - عبد العزيز منصور (2009)، «العولمة والخيارات العربية المستقبلية»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 25، العدد 02، ص ص 559-581.
 - ونيسة الحمروني الورفلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 84-85.
 - أحمد علي الحاج محمد (2011)، «العولمة والتربية - آفاق مستقبلية»، إدارة البحوث والدراسات الإسلامية، الدوحة، ص ص 30-34 (بتصرف).
- 10 ارجع إلى:
 - مصطفى حسين باهي & ناهد خيرى فياض (2009)، «اتجاهات التعليم العالي في السعودي ضوء الجودة الشاملة»، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ص 125 & ص ص 34-35؛
 - كمال جنبي (2016)، «التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد»، 2016/01/11، الاطلاع في 2022/08/15، <https://www.alarabimag.com/bos/1716-pdf>

- براءة الصراوي (2021)، «فوائد التعليم عن بعد»، على الخط، الاطلاع في 2022/06/03،
https://mawdoo3.com/فوائد_التعليم_عن_بعد/
- لارا عبيات (2018)، «التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد»، على الخط، الاطلاع في 2022/06/05،
https://www.kau.edu.sa/Files/0001266/files/13443_file1.pdf
- سعد الله مكي (2016)، «رهانات الجودة في التعليم العالي، قراءة في كتاب التعليم العالي في أفق 2030»،
مجلة "الدراسات التربوية والنفسية"، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، المجلد 10، العدد 01، ص ص
105-83.
- 11 عبد الله العمري (2022)، «العولمة-الإشراف التربوي»، على الخط، الاطلاع في 2022/06/15،
http://abdullaomary.blogspot.com/p/blog-page_18.html
- 12 داخل حسن جريو (2011)، «التعليم العالي في عصر العولمة»، مجلة "فيلادلفيا الثقافية"، جامعة فيلادلفيا،
عمان، العدد 08، ص ص 18-24،
<https://www.philadelphia.edu.jo/philadreview/issue8/no8/4.pdf>
- 13 عبد الرحمن بن محمد أبوعمه، عبد الله بن فهد الثنيان & خلود بنت محمد الخضير (2014)، «عولمة التعليم
العالي وعالميته»، مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي، الرياض، ص 14،
https://faculty.ksu.edu.sa/sites/default/files/wlm_llym_lly_wlmyth_bwmh.pdf
- 14 عبد الرحمن بن محمد أبوعمة (2021)، «واقع الجامعات الأجنبية وفروعها في منظومات التعليم العالي»،
مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي، الرياض، ص 86،
https://faculty.ksu.edu.sa/sites/default/files/wq_ljmt_ljnby_wfrwh_fy_mnzwmt_llym_lly.pdf
- 15 Voir:
- Sorbonne-Article (2016), «Déclaration de la Sorbonne, 25 mai 1998», pp. 1-2,
23/04/2016, consulté le 15/08/2022,
https://www.sbf.admin.ch/dam/sbf/it/dumente/1998_sorbonne-erklaerung.pdf.download.pdf/1998_declarationdelasorbonne.pdf
- European Education Area (2022), «The Bologna Process and the European Higher
Education Area», en ligne, consulté le 17/09/2022,
<https://education.ec.europa.eu/education-levels/higher-education/inclusive-and-connected-higher-education/bologna-process>
- 16 خالد بن محمد حمدان العتيبي، مرجع سبق ذكره.
- 17 أحمد بطاح (2017)، «قضايا معاصرة في التعليم العالي»، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان،
ص 16.

- 18 ارجع إلى:
- سعد الله مكي، مرجع سبق ذكره؛
 - عدنان الأمين، مرجع سبق ذكره.
- 19 ارجع إلى:
- سعد الله مكي، مرجع سبق ذكره؛
 - عبد الرحمن بن محمد أبوعمه، عبد الله بن فهد الثنيان & خلود بنت محمد الخضير، مرجع سبق ذكره، ص 12 & ص 17.
- 20 ارجع إلى:
- عدنان الأمين، مرجع سبق ذكره؛
 - سعد الله مكي، مرجع سبق ذكره.
- 21 عبد الرحمن بن محمد أبوعمه (2010)، «النظام الأوروبي في التعليم العالي ومشروع بولونيا»، مركز البحوث والدراسات، الرياض، ص ص 38-39 (بتصرف).
- 22 Abdelhamid DJEKOUN (2007), «La réforme LMD en Algérie: Etat des lieux et perspectives», colloque international sur «Le système LMD entre implémentation et projection (LMD, Cerist, Alger, les 30-31 mai 2007 [Acte du colloque, p. 18].
- 23 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2003)، «التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر من 1962 إلى 2002»، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، ص ص 12-13.
- 24 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2016)، «الندوة الوطنية للجامعات الموسعة للقطاع الاقتصادي والاجتماعي والمخصصة لتقييم تطبيق نظام "ل.م.د"»، قصر الأمم - الجزائر يومي 12 و 13 جانفي 2016، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 23.
- 25 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2011)، «الدليل العملي لتطبيق ومتابعة ل.م.د.»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 13.
- 26 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، «الندوة الوطنية للجامعات الموسعة للقطاع الاقتصادي والاجتماعي والمخصصة لتقييم تطبيق نظام "ل.م.د."»، مرجع سبق ذكره، ص ص 25، 28.
- 27 ارجع إلى:
- مختار عيواج & زهية بوديار (2014)، «التكامل بين مخرجات ل.م.د ومتطلبات سوق العمل في الجزائر»، المؤتمر الدولي الثالث حول «تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص»، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، أيام 28 أبريل-01 ماي 2014 [كتاب المؤتمر، ص ص 9-10]؛
 - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، «الندوة الوطنية للجامعات الموسعة للقطاع الاقتصادي والاجتماعي والمخصصة لتقييم تطبيق نظام "ل.م.د."»، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30.

28 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2016)، «الندوة الوطنية للجامعات الموسعة للقطاع الاقتصادي والاجتماعي والمخصصة لتقييم تطبيق نظام "ل. م. د."»، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-13، ص 24، ص 26 & ص 28.

29 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2022)، «المكتب الوطني إيراسمس+ الجزائر»، على الخط، الاطلاع في 2022/07/19،

https://Services.mesrs.dz/Erasmus+/index arab_Fichiers/Page607.htm

30 أحمد بطاح، مرجع سبق ذكره، ص 196.

31 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، «الندوة الوطنية للجامعات الموسعة للقطاع الاقتصادي والاجتماعي والمخصصة لتقييم تطبيق نظام "ل. م. د."»، مرجع سبق ذكره، ص ص 52-53.

32 ارجع إلى:

- آدم حديدي، محمد خالدي & نور الدين جرد (2010)، «إشكالية الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر»، الملتقى الأول حول «تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية»، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، 19-20 ماي 2010 [كتاب الملتقى، ص 363]؛

- مقدم وهيبة (2010)، «الحاجة إلى تطوير المناهج الجامعية بما يتناسب مع متطلبات سوق الشغل في الجزائر»، الملتقى الأول حول «تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية»، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، 19 و 20 ماي 2010 [كتاب الملتقى، ص 344].

33 عبد الرحمن بن محمد أبوعمه، عبد الله بن فهد الثنيان & خلود بنت محمد الخضير، مرجع سبق ذكره، ص ص 44-46.

34 شيماء الحديدي (2020)، «القاهرة تخرج من تصنيف أفضل 500 جامعة عالميا، و3 محافظات تتقدم عليها.. والسعودية الأولى عربيا»، 2020/09/04، الاطلاع في 2022/06/15،

<https://alahrarnews.net/56924/>